

النشرة الإخبارية



الهيئة العامة للغذاء والتغذية

PUBLIC AUTHORITY FOR FOOD AND NUTRITION

P.A.F.N

نوال الجزاف لـ «الجريدة»: تطوير المقاصف المدرسية في فبراير



اختصاصية التغذية ومراقبة إدارة التوعية وتعزيز صحة تغذية المجتمع في الهيئة العامة للغذاء والتغذية نوال الجزاف

كشفت اختصاصية التغذية ومراقبة إدارة التوعية وتعزيز صحة تغذية المجتمع في الهيئة العامة للغذاء والتغذية نوال الجزاف عن تدشين وإطلاق المشروع الوطني لتطوير المقاصف المدرسية في كافة المدارس الحكومية والخاصة في الكويت بشهر فبراير المقبل، وتحديدًا في الفصل الدراسي الثاني.

وقالت الجزاف لـ "الجريدة" إن ذلك مرهون بالوضع الصحي، بحيث يتم تطبيق المشروع في ذلك الوقت في حال كان الوضع الصحي آمنًا، مشيرة إلى أنه سيتم تأجيل تطبيق المشروع ليكون في شهر سبتمبر المقبل في حال كان الوضع الصحي لا يسمح بتطبيق المشروع في فبراير.

وأكدت أن هناك تعاوناً بين الهيئة العامة للغذاء والتغذية ووزارتي التربية والصحة لإطلاق المشروع موضحة أن هيئة الغذاء بالتنسيق والتعاون مع وزارة التربية بدأت استقبال الشركات المعنية والراغبة في طرح منتجاتها الغذائية.

وأشارت إلى أن استقبال الشركات كان خلال الفترة من 14 نوفمبر حتى 31 ديسمبر الماضي، وأعقبها مرحلة فرز واعتماد الشركات من قبل الهيئة . وذكرت الجراف أنه في حال خالفت المدرسة أو مديرها شروط اللائحة يتم مخالفته بمبلغ يتراوح بين 500 و1000 دينار.

«البيئة البرلمانية»: الأغذية المستوردة لا يتم فحصها كاملاً



جانب من اجتماع اللجنة

انتهت لجنة شؤون البيئة البرلمانية في اجتماعها، أمس، بعد مناقشة قضية سلامة الأغذية المستوردة من المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية، إلى أن "كل ما يتم استيراده للكويت من جميع المواد لا يتم فحصه بالكامل للتأكد من خلوه من الفيروسات، لأن الهيئة العامة للغذاء والتغذية، التي تم إنشاؤها عام 2016 ليس لديها القدرة على فحص جميع المواد، وأن من تقوم بمهام الهيئة هي وزارة الصحة في فحص بعض هذه المواد لا جميعها".

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر، في تصريح عقب الاجتماع، إن النقاش شمل سلامة المنتجات الزراعية المحلية، مطالباً وزير الصحة بتطبيق قرار مجلس الوزراء بالفحص من خلال المختبرات المتنقلة لدى الإدارة العامة للجمارك، ابتداءً من الأسبوع المقبل إلى حين تجهيز المختبرات التابعة لهيئة الغذاء، مستغرباً تخفيض المبلغ المالي الذي طلبته هيئة الغذاء بقيمة 12 مليون دينار لتنفيذ المختبرات وشراء الأجهزة المتخصصة إلى مليوني دينار فقط، مشيراً إلى تأكيد الهيئة أن موظفي أخذ العينات والفحص غير مؤهلين.

وذكر المطر، أنه "بناءً على تلك المعطيات تبين للجنة أن جميع المواد الغذائية التي تدخل الكويت أو التي تنتج محلياً لا تخضع للفحص المخصص للفيروسات، وهذا سبب رئيس لانتشار الأمراض المسرطنة، وأنه علاوة على ما سبق فقد تبين أن مختبرات وزارة الصحة غير معتمدة، مما يعني أنه يمكن الطعن في فحوصاتها.